S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان السودان

أمـــام

هيئة نزع السلاح
(UNDC)

النقاش العام

المندوب الدائم

السفير / عمر دهب فضل

نيويورك : ٥ أبريل ٢٠١٦م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس ،،،

يطيب لى فى مستهل بياني أن أتقدم إليكم بأخلص التهانى على إنتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح، كما أهنئ عبركم السادة أعضاء المكتب المنتخبين ، ورئيسى مجموعات العمل المملكة المغربية وجمهورية كازخستان لانتخابهما فى هذه الدورة . كما أرجو أن أضم صوت وفد بلادي للبيان الذي تقدمت به أندونيسيا بإسم الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز ، والبيان الذي تقدمت به أوغندا بإسم الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي ، والبيان الذي قدمته مصر.بإسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية . ونؤكد لكم السيد الرئيس بأن السودان سوف ينخرط بصورة إيجابية وفاعلة خلال مداولات الهيئة.

السيد الرئيس ،،،

يؤكد وفد بلادى على أهمية الدور المحوري لهيئة نزع السلاح باعتبارها جهازاً فنياً متخصصاً يُعنى بإجراء المداولات الموضوعية البناءة وصولاً إلى مقررات وتوصيات عملية وملزمة للجميع تسهم في تحريك آليات نزع السلاح من جمودها الراهن، وذلك ترسيخاً لمبدأ الأمن والسلام فى العالم أجمع، والذى لن يتحقق بوجود أسلحة دمار شامل تهدد البشرية. ولعل ما يبعث على الأسف هو الإنتكاسات التي ظلت تتعرض لها آليات نزع السلاح خلال العقد المنصرم واستمرار العديد من الدول الكبري في تطوير التقنيات النووية والكيمائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوي الردع الإستباقى وتحصين الأمن القومي ، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول أن هناك إنتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح ، بما يعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية ، خاصة وأن فعالية هذه المعاهدات لايتحقق بإتساع مظلة الدول الأطراف فيها فقط بل تتحقق بمدى الإلتزام الكامل بتطبيقها بصورة عادلة وشفافة.

السيد الرئيس ،،،

يؤكد وفد بلادى على أهمية نزع السلاح النووى، وعدم الإنتشار النووى بكل أنواعه من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما نعرب عن قلقنا إزاء عدم تطبيق الدول الحائزة على اسلحة نووية لإلتزاماتها وتعداتها التى قطعتها فى هذا الجانب، بدءً من تنفيذ المقرر الثانى الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم الأنتشار النووى ١٩٩٥، مروراً بمؤتمر المراجعة للعام ٢٠٠٠ وخطة عمل

مؤتمر ٢٠١٠، أملين أن تبدى الدول الحائزة على أسلحة نووية قدراً من الليونة وإبداء إرادة سياسية حقيقية للتنفيذ وفق جدول زمنى ملزم.

كذلك يعبر وفد بلادى عن أسفه لفشل مؤتمر مراجعة عدم الإنتشار النووى العام الماضى، وعدم الخروج بوثيقة ختامية خاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط. كما أن تعنت إسرائيل ورفضها المستمر والمعلن للإنضمام إلى معاهدة عدم الإنتشار وإخضاع منشآتها وبرامجها النووية إلى نظام الرقابة الشاملة بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من شأنه أن يُعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر في منطقة بالغة التوتر والتعقيد، وفي هذا الصدد فإننا نجدد الدعوة أيضاً للدول التي لم تصادق على إتفاقية (بالينداية) الخاصة بإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أن تنضم فوراً لهذه الإتفاقية، ونؤكد على الحق الكامل وغير المشروط أو التمييزى للدول كافة في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية وتسخيرها لخدمة البحث العلمي .

السيد الرئيس،،،

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلي نزع السلاح، وقد كان سباقاً في إنضمامه للعديد من الإتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل إتفاقية منع الإنتشار النووي NPT وقيادة جهود إتفاقية إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية " بالينداباا " وإتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT التي جاء إنضمامنا إليها فى العام ٢٠٠٤، كما إستضافت عاصمتنا الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية فى العام ٢٠٠٤ ، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيمائية ، والتشديد علي ضرورة أن تقتصر مناشط الدول في هذا المجال علي الإستخدامات السلمية فقط، هذا علاوة علي إسهامات السودان ودوره الفاعل علي صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومشاركته في كل ورش العمل الإقليمية والمؤتمرات التي عقدت في نيويورك في هذا الخصوص.

السيد الرئيس،،،

علاوة على أمر نزع السلاح النووي كأولوية فإننا نولى إهتماماً خاصاً بموضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. فبلادي كالعديد من بلدان العالم تتأثر بهذه الظاهرة ، التى أدت لزيادة الصراعات

الإقليمية التى يروح ضحيتها الآلاف سنوياً بسبب الإتجار غير الشرعى بالأسلحة التقليدية وكما تعلمون فقد إرتبط ذلك في كثير من الأحايين بأبعاد إقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر ومن ثم إحتدام التنافس على موارد الماء والكلأ وغيرها من المعطيات التي جعلت إقتناء السلاح جزءاً أصيلاً من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الاسلحة والسيطرة عليها في طليعة إهتماماتنا ، وتدرك بلادنا مخاطر هذه الظاهرة وضرورة إستئصالها ، ولذلك ظل حاضراً وفاعلاً في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة ، علاوة علي الجهد القُطري الذى نضطّلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين إنتشار هذه الأنماط من الأسلحة ، والجريمة المنظمة عبر الحدود ، والإرهاب، وتجارة المخدرات ، ويقود السودان في هذا الخصوص جهوداً متعددة الأوجه في إطار الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر هيئة الإيقاد، وتجمع الساحل والصحراء ، علاوة علي جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلي إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضاً علي أن محاربة إنتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن يكون من جانب الدول المُصنعة في المقام الأول وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب ، كما لابد من التأكيد علي ضرورة إلتزام الدول المُصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد، ولابد هنا من التأكيد علي أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بالظاهرة وفقاً لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

السيد الرئيس ،،،

في الختام لعلنا جميعاً متفقون على إن إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦م بشأن العنف المسلح والتنمية قد أبرز بصورة جلية مدي الترابط بين عاملي التنمية والنزاع المسلح ، الأمر الذي يجب مراعاته عند تعاطي مجلس الأمن مع النزاعات في الدول النامية أو إرسال بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام في تلك البلدان بحيث تُراعى أولوية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات مع استصحاب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ، وهنا تكمن أهمية البعد التنموي الذي يكتنف الظاهرة خاصة وأن القاسم المشترك بين معظم النزاعات المعاصرة مرده إلي قصور التنمية وشُح الموارد وكل ذلك مقروناً بعوامل الطبيعة من جفاف

وتصحر جراء تغير المناخ .. وما نزاع دارفور إلا نموذجاً يؤكد تداخل هذه العوامل مع بعضها البعض وإحتدام التدافع بين المزارعين والرعاة الرحل علي موارد الماء والكلأ مما يؤكد أكثر فأكثر أهمية إستصحاب عامل التنمية كعامل أساسي لظاهرة الإنتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة ، بما يؤكد أهمية دعم وبناء قدرات الدول النامية وليس إيفاد أفرقة الخبراء إليها على النحو الذي يقوم به مجلس الأمن الآن .. حيث أن منهجية عمل أفرقة الخبراء تقوم على معالجة الأعراض فقط ولا تتعامل أبداً مع الأسباب الجوهرية وراء النزاعات وتفشي إنتشار الأسلحة لدى المجموعات والأفراد.

وشكراً السيد الرئيس ،،